العرب
الثلاثاء 2021/08/17
السنة 44 العدد 12151

# الأردن يخشى تمركز الميليشيات الإيرانية قرب حدوده الشمالية

## سقوط درعا يرتب عبئا أمنيا وعسكريا على المملكة

يثير تواصل المواجهات في محافظة درعا بين قوات النظام السوري ومعارضيه قلق الأردن المحاذي لجزء ليس بالقليل من المحافظة المضطربة، فيما يحذر خبراء من أن سيطرة قوات النظام السوري على درعا يعني أن الحرس الثوري الإيراني أصبح على حدود المملكة وأقرب إلى إسرائيل.

تغيّر قواعد الاشتباك خلف الحدود

عمّان – ينظر الأردن إلى تصاعد وتيرة المواجهات بين قوات النظام السوري ومعارضيه في محافظة درعا بالكثير من القلق والاستنفار، لاسيما وأن سيطرة قوات النظام على المحافظة تسهّل تموضع الميليشيات الإيرانية قرب حدوده الشمالية.

ودعا باحثون وأكاديميون أردنيون عمّان إلى النظر "بعين الخشية والاهتمام" نحو وجود ميليشيات إيرانية على الحدود الأردنية مع سوريا، حتى لا تشكل مصدر إزعاج أمني أو تأثيرا في العلاقات الأردنية – السورية.

ويقول أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية في الجامعة الأردنية محمد مصالحة إن اتفاق التسوية في درعا المحاذية للأردن عام 2018، "بمباركة روسية، كان يهدف إلى تفادي تهديد الوجود الإيراني على الأمن القومي الأردني".

وحذّر الأكاديمي الأردني من أنه "بعد مرور ثلاثة أعوام على اتفاق التسوية بين المعارضة والنظام في محافظة درعا، وبوساطة روسية، عاد الوضع فيها إلى المربع الأول".

سعود الشرفات

سقوط درعا يعني أن الحرس الثوري الإيراني أصبح على حدودنا

وفي الخامس والعشرين من يونيو الماضي فرضت قوات النظام السوري والميليشيات التابعة لها حصارا على منطقة درعا البلد بمحافظة درعا، بعد رفض المعارضة تسليم السلاح الخفيف، باعتباره مخالفا لاتفاق تم بوساطة روسية عام 2018، ونص على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط. وفي السادس والعشرين من يوليو الماضي توصلت لجنة المصالحة بدرعا البلد وقوات النظام إلى اتفاق يقضي بسحب جزئي للأسلحة الخفيفة المتبقية بأيدي قوات المعارضة، ووجود جزئي لقوات النظام، إلا أن الأخيرة أخلت بالاتفاق وأصرت على السيطرة الكاملة على المنطقة.

وزاد حديث أهالي درعا عن وجود قوات إيرانية داعمة للنظام السوري من حالة القلق لدى عمّان، لاسيما وأن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد أعلن مؤخرا في مقابلة أجرتها معه شبكة "سي.أن.أن" الأميركية عن تعرض بلاده للهجوم من طائرات مسيّرة إيرانية الصنع، وتم التعامل معها.

والأردن من بين أكثر دول العالم تأثرا بما تشهده جارته الشمالية، فبعد أن كان على أهبة الاستعداد لإعادة تشغيل كلي لمعبره الحدودي جابر – نصيب الرابط مع سوريا على أمل تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية، قرر في الحادي والثلاثين من يوليو الماضي إغلاقه بالكامل، مرجعا ذلك إلى "تطورات الأوضاع الأمنية في الجانب السوري".

ودعا الأردن مرارا إلى حل سياسي للأزمة السورية، وهو ما عبر عنه مسؤولوه وساسته في الكثير من المناسبات، لكنه في الوقت ذاته يسعى جاهدا لتجنب أي تداعيات أخرى قد تطوله نتيجة التطورات الأخيرة في محافظة درعا.

ويخشى الأردن أن تؤثر الصدامات المتصاعدة في درعا على أمنه الحدودي من عدة زوايا، أهمها على الإطلاق حصول اضطراب أمني يمكن أن يؤدي إلى المزيد من النزوح واللجوء، وتلك ورقة تشكل ضغطا كبيرا اليوم على الاقتصاد والبنية التحتية في الأردن.

وسبق لوزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أن حذر من أن الاضطرابات الأمنية في درعا، قد تؤدي إلى وجود تفاضل عددي لمجموعات مسلحة معادية للشعبين الأردني والسوري.

ولا يريد الأردن أن يرى ميليشيات تابعة لإيران أو لبنان أو العراق أو لأي بلد آخر بالقرب من جواره، ولا يريد الاتجاه نحو المزيد من الجاهزية العسكرية والاستنفار للتعامل مع وجود مسلحين على بعد لا يقل عن 50 كيلومترا عبر الفاصل الحدودي بين البلدين.

ويشكل وجود ميليشيات إيرانية على الحدود الأردنية أيضا خطرا، خاصة في حال وقع اشتباك مسلح مع إسرائيل، حيث ستتساقط على الأراضي الأردنية الصواريخ والقذائف، والتي ربما تمس سلامة الأردنيين على أراضيهم.

ويقول مدير مركز "شرفات" لدراسات الإرهاب سعود الشرفات، "إن سيطرة الجيش السوري المدعوم من إيران على درعا يعني أن الحرس الثوري الإيراني أصبح على الحدود الشمالية للأردن، وأقرب إلى داخل إسرائيل وحدودها".

وأضاف الشرفات أن ما سبق "يزيد من احتمالية حدوث سيناريوهات استهداف المصالح الأردنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، باستخدام الحدود الأردنية لضرب إسرائيل أو التحرش بها من قبل إيران، خاصة عن طريق الطائرات دون طيار التي أصبح الحرس الثوري خبيرا في استخدامها ضد "الأهداف الرخوة".

ورغم وجود اتفاق أردني مع الجانب السوري على إبعاد الميليشيات الإيرانية عن الحدود الأردنية مسافة 50 كلم، إلا أن المعلومات تؤكد وجود هذه الميليشيات، ولكن بملابس عسكرية سورية.

# قتلى في مواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في جنين

جنين (فلسطين) – نشبت مواجهات عنيفة الإثنين في مخيم جنين بشمال الضفة الغربية بين أهالي المنطقة والقوات الإسرائيلية، ما تسبب في مقتل أربعة فلسطينيين، فيما دعت حركة حماس إلى توسيع نطاق الاشتباك في الضفة ردّا على ما وصفته بجرائم الاحتلال.

وأدانت الرئاسة الفلسطينية العملية الإسرائيلية في المخيم ووصفتها بأنها "جريمة بشعة". وقال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبوردينة في بيان نقلته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) "نعبر عن غضب واستنكار الرئاسة الشديدين لهذه الجريمة النكراء".

وأكد أبوردينة أن استمرار "هذه السياسة الإسرائيلية سيؤدي إلى انفجار الأوضاع وإلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار".

وحمّل "حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد وتداعياته".

ومن جهتها وصفت وزارة الخارجية الفلسطينية الحادثة بأنها "مجزرة بشعة"، منوهة إلى أنها تتابع مع الجهات المختصة "تفاصيل وحيثيات الجريمة البشعة توطئة لرفعها إلى الجنائية الدولية".

وشاركت وحدة من قوات حرس الحدود الإسرائيلية في عملية في جنين للقبض على فلسطيني تتهمه قوات حرس الحدود بالضلوع في أنشطة وصفتها بأنها "إرهابية" قبل أن تتعرض هذه القوات لإطلاق النار عليها، وفق بيان صادر عنها.

وأوضحت القوات أن وحدتها "تعرضت لإطلاق نار كثيف من مسافة قريبة ومن قبل عدد كبير (من الأشخاص). وردت على الإرهابيين وحيّدتهم ... لم نسجل ضحايا في صفوفنا".

ووقعت عدة اشتباكات في الأسابيع الأخيرة بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين في شمال الضفة الغربية، وخصوصا في جنين وقرية بيتا.

وأعلن الأربعاء عن وفاة الشاب ضياء الدين الصباريني (25 عاما) الذي أصيب برصاص الجيش الإسرائيلي قبلها بأسبوع في جنين.

وشهدت جنين أوائل أغسطس الجاري مواجهات بين شبان فلسطينيين والجيش الإسرائيلي الذي دخل المدينة لتنفيذ اعتقالات. وأصيب خلال تلك المواجهات ستة أشخاص بالرصاص الإسرائيلي.

وفي يونيو الماضي أعلن في المدينة ذاتها عن مقتل ثلاثة فلسطينيين، من بينهم اثنان من قوات الأمن الفلسطينية. وكثيرا ما تقع مواجهات بين فلسطينيين والجيش الإسرائيلي عندما يدخل الجيش الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية كي ينفذ عمليات اعتقال.

وتعتبر قرية بيتا التي تضم 16 ألف نسمة نقطة اشتعال بين الجانبين إذ تشهد منذ مايو الماضي مواجهات شبه يومية، خصوصا في ساعات المساء احتجاجا على بؤرة استيطانية إسرائيلية أقامها مستوطنون على سفح جبل من أراضي القرية.

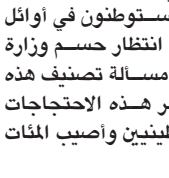

نبيل أبوردينة

الانتهاكات ستؤدي إلى انفجار الأوضاع والمزيد من التوتر

ويتولى جنود إسرائيليون حماية بيوت متنقلة في مستوطنة أفيتار العشوائية أخلاها مستوطنون في أوائل يوليو الماضي في انتظار حسم وزارة الدفاع الإسرائيلية مسألة تصنيف هذه الأراضي. وقتل إثر هذه الاحتجاجات العديد من الفلسطينيين وأصيب المئات منهم بجروح.

وتعتبر جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة منذ 1967 غير شرعية بحسب القانون الدولي. ويعيش نحو 475 ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية التي يقطنها أكثر من 2.8 مليون فلسطيني.

ودعت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى المزيد من الاشتباك مع الاحتلال.

وقالت حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة في بيان "إن المقاومة هي اللغة التي يفهمها هذا المحتل"، داعية إلى "توسيع نقاط الاشتباك معه في كل نقاط التماس بالضفة المحتلة، لتكون ردًا على تصاعد جرائمه بحق أرضنا ومقدساتنا".

والاثنين أعلن الجيش الإسرائيلي أن نشطاء في قطاع غزة أطلقوا صاروخًا من قطاع غزة باتجاه إسرائيل هو الأول منذ وقف إطلاق النار الهش في مايو الماضي والذي أنهى حربا خاطفة بين إسرائيل وحركة حماس.

ولم يتضح ما إذا كان إطلاق الصاروخ جاء ردًا على المواجهات في جنين أم أنه بداية لتصعيد جديد في قطاع غزة هدّدت به حركة حماس بسبب تعطل دخول المنحة القطرية.

# أغسطس الأسود.. انفجاران في لبنان بينهما فساد وانسداد سياسي

بيروت – عام وبضعة أيام فقط تلك التي تفصل بين حدثين قاتمي السواد، فقد وجد اللبنانيون أنفسهم حبيسي ذكرى تطاير ألسنة النيران بين انفجاري مرفأ بيروت العام الماضي وخزان الوقود في عكار.

وفجر الأحد استفاق اللبنانيون على انفجار خزان مخبأ يحوي آلاف الليترات من البنزين في بلدة التليل بعكار (شمال)، ما أدى إلى سقوط 28 قتيلا وأكثر من 80 جريحا.

أشلاء محترقة وجرحى ودمار وفوضى خلفها انفجار عكار، تلك هي القواسم المشتركة التي أحيت ذكريات انفجار مرفأ العاصمة بيروت الدامي داخل وجدان وذاكرة اللبنانيين.

وكأن ثامن أشهر العام قدر له أن يكون شهرا لاجترار الأحزان والمآسي والذكريات الدامية، جراء تفشي الفساد والإهمال في البلد المأزوم.

وفي الرابع من أغسطس 2020 وقع انفجار ضخم في مرفأ بيروت، أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة نحو 6 آلاف آخرين بجروح، فضلا عن دمار مادي هائل في الأبنية السكنية والمؤسسات التجارية.

جراح تنكأ جراحا

وبحسب تقديرات رسمية، وقع الانفجار في عنبر كان يحوي نحو 2750 طنا من مادة نترات الأمونيوم شديدة الانفجار، كانت مصادرة من سفينة ومخزنة منذ عام 2014.

التقارب والتشابه بين انفجاري مرفأ بيروت وخزان وقود عكار دفعا المغردين اللبنانيين إلى المقارنة بين الحادثين الداميين عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ونشر الناشط اللبناني محمد الحاج، عبر تويتر، صورتين، الأولى لانفجار مرفأ بيروت والثانية لانفجار عكار، وأرفقهما بعبارة "الرابع من أغسطس / الخامس عشر من أغسطس= مشهدان لإجرام دولتي (لبنان)".

وقال محمد سالم، عبر تويتر "المفسدون اللبنانيون أرادوا إحياء ذكرى انفجار مرفأ بيروت بهذا الانفجار (عكار) حتى يعلم الجميع أن لبنان دائما تحت رحمتهم".

كما غردت مريم فؤاد، عبر تويتر، قائلة "مجزرة مرفأ بيروت لا تختلف عن مجزرة عكار.. نفس الحجم ونفس الألم ونفس العصابة (في إشارة إلى المسؤولين)".

وتساءل سامر الراعي، عبر تويتر، قائلا "هل لبنان موعود في أغسطس أن يكون على موعد مع كارثة؟".

وأضاف "حتى مستشفيات لبنان التي تعاني نقصا في الأدوية والمستلزمات الطبية، فقدت القدرة على معالجة الجرحى في عكار، على غرار ما حصل في الرابع من أغسطس 2020 (انفجار المرفأ)".

> ثامن أشهر العام قدر له أن يكون شهرا لاجترار الأحزان في لبنان جراء تفشي الفساد والإهمال في البلد المأزوم

والأحد أعلنت الهيئة العليا للإغاثة الإنسانية في لبنان (رسمية) أنها تواصلت مع تركيا ومصر والأردن ودول أخرى لنقل الحالات الخطرة جراء الانفجار إليها لتلقي العلاج، على وقع استغاثة بعض مستشفيات لبنان إثر نقص المستلزمات الطبية.

وقرر مجلس الوزراء اللبناني في بيان أن الإثنين يوم حداد وطني على ضحايا انفجار عكار، على أن تُنكس الأعلام وتُعدل البرامج العادية في محطات الإذاعة والتلفزيون بما يتناسب مع الفاجعة الأليمة.

ومنذ العاشر من أغسطس 2020 يتعثر لبنان في تشكيل حكومة وطنية، خلفا لحكومة تصريف الأعمال الراهنة برئاسة حسان دياب التي استقالت بعد 6 أيام من انفجار كارثي بمرفأ بيروت.

# السودان يتعهد باستعادة الفشقة دبلوماسيا أو عسكريا

الفشقة (السودان)- أحيا السودان الاثنين الذكرى السابعة والستين لتأسيس الجيش السوداني، بمنطقة الفشقة الحدودية المتنازع عليها مع إثيوبيا، فيما حمل رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان النظام السابق مسؤولية الأوضاع المضطربة على الحدود.

وكشف البرهان لأول مرة خلال الاحتفال بمنطقة ودكولي أن النظام السابق بقيادة الرئيس المعزول عمر البشير تخاذل في تحرير أراض الفشقة، موضحا "في العهد البائد حشدت القوات المسلحة في عام 2017 قوة بمنطقة جبل لبان لتحرير الفشقة إلا أن قرارا سياسيا صدر بسحب القوات ووقف العملية".

وقال إن إحياء الذكرى السابعة والستين لتأسيس الجيش السوداني في منطقة الفشقة تعتبر استعادة لكرامة الجيش والشعب السوداني، ووصف ذلك بأنه كان غصة في قلوبهم وظلت حتى تمت تحريرها مؤخرا.

وفي الحادي عشر من أغسطس الجاري، أعلن السودان في بيان لمجلس السيادة، مقتل 84 جنديا في عملية استعادة أراضي الفشقة من إثيوبيا.

وفي الثاني من يونيو الماضي أعلن رئيس أركان الجيش السوداني محمد عثمان الحسين، أن قوات بلاده استردت 92 في المئة من أراضيها على الحدود الشرقية مع إثيوبيا.

وقال الحسين في بيان آنذاك "تبقت نسبة 8 في المئة، وتشمل 4 مواقع (لم يحددها) لم تصلها قواتنا في حدودنا السودانية مع إثيوبيا". ومنذ فترة تشهد الحدود السودانية الإثيوبية توترات مسلحة، إذ تستولي عصابات إثيوبية على أراضي مزارعين سودانيين في منطقة الفشقة (شرق)، بعد طردهم منها بقوة السلاح.

وأكد البرهان، على أن بلاده ستستعيد أراضيها من إثيوبيا بـ"الحوار والدبلوماسية"، لكن بقية الخيارات بما في ذلك الحلول العسكرية مطروحة على الطاولة.

عبدالفتاح البرهان

كل الخيارات متاحة لاستعادة ما تبقى من الفشقة

وأضاف أن "السودان ظل يحاور لفترة طويلة حول المنطقة ووجد تعنتا وتماطلا منه وكانت ملحمة استرداد الفشقة تأكيدا على قدرة السودان على استرجاع حقوقه وحمايتها وأن من يتهم الجيش السوداني بالحرب بالوكالة عليه أن يضع تراب الفشقة في فمه ليتأكد أنها أرض سودانية وستظل كذلك وأن ما تبقى من أرض سنقوم باستعادتها بالتفاوض أو بأي خيارات أخرى".

وبدوره أكد رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك، في كلمته، أن بلاده تريد جوار أخوة وسلام مع إثيوبيا، وقال "نحن أصحاب حق في أراضينا، ونريد فرض سيطرتنا عليها".